الاستراتيجية الاسلامية لتجنب وعلاج الازمات المالية العالمية-(*)-

السيدة شيماء عبد الستار جبر الليلة
مدرس القانون الدولي العام المساعد
كلية العلوم السياسية/ جامعة الموصل

د. محمد يونس يحيى الصائغ
أستاذ القانون الدولي العام المساعد
كلية الحقوق/ جامعة الموصل

المستخلص

اذا كان العالم يشهد ازمة كل عقد من السنين فقد اصبح ومنذ بداية التسعينات من القرن الماضي يشهد ازمات متعددة في العقد الواحد ، لقد بدأ العالم يشهد في السنوات الاخيرة ازمات محلية واخرى اقليمية وعالمية متعاقبة وبدأت تتبلور ازمات يسيرة وصغيرة واخرى كبيرة وخطيرة رمت بظلالها على العديد من الاقتصاديات كبيرها وصغيرها واصابت بالذعر العديد من الساسة ورجال الاعمال.

تبين الازمة المالية الراهنة ان معالجة القضايا العالمية هي اكبر من ان تترك لدولة او مجموعة محدودة من الدول، وإنما تتطلب تحركاً جماعياً سيعمل على استلهام الحلول والبدائل من مختلف التجارب. وعلى الدول النامية عدم الانسياق الاعمى امام الدعوات المنادية باعتماد أي اجراء ما لم يتم تشخيصه ،وتحديد مدى ملاءمته وانسجامه مع اوضاعها الاقتصادية والثقافية والدينية.

ويرى العديد من الباحثين والمفكرين ان الفقه الاسلامي يمتلك من المقومات والدعائم ما يمكنه من مواجهة هذه الازمات بالرجوع الى القران الكريم لفهم ما يحث بنا وبمصارفنا لأنه لو حاول القائمون على مصارفنا احترام ما ورد بالقران من احكام وتعاليم وطبقوها ماحل بنا ماحل من كوارث وازمات ، وما وصل بنا الحال الى هذا الوضع لان النقود لاتلد نقوداً.

(*) بحث مستل من رسالة الماجستير الموسومة بـ((**العولمة والمنظمات الدولية المالية دراسة قانونية مقارنة**)) مقدمة إلى كلية القانون، جامعة الموصل، ٢٠١٠. أستلم البحث في ٢٠١١/٥/٣١ *** قبل للنشر في ٢٠١١/٦/١٦.

Abstract

If the world is witnessing a crisis every decade it has become since the beginning of the nineties of the last century witnessed multiple crises per decade, has begun the world is witnessing in recent years crisis, local and other regional and global successive began to crystallize crises easy and small and the other large and dangerous threw a shadow over many economies, large and small, and wounded panicked many politicians and businessmen. The current financial crisis shows that addressing global issues are bigger than that left to the state or a limited group of countries, but require collective action will inspire solutions and alternatives of various experiments.

Developing countries not to be deceived in front of the blind calls pro-adoption of any action unless it is diagnosed, and determine its suitability and compatibility with their economic, cultural and religious.

In the opinion of many researchers and thinkers that Islamic jurisprudence has the ingredients and props Maimknh from the face of these crises by reference to the Koran to understand Miges us and Bmassarva because if he tried organizers of our banks respect the false Koran from the provisions of the teachings and applied them infertile us infertile from disasters and crises, and what brought us the case to This situation because the money to Atld money.

المقدمة

توصف الازمة المالية العالمية بالكره المتدحرجة على سطح مستو لمنضدة او سطح صقيل قد تؤثر فيها العديد من المؤثرات فتتدحرج وتسقط من على ذلك السطح من قريب او بعيد بقوة او بهدوء ويسر، انها الازمة المالية ، انها حادث ليس مرتبطاً بزمان ولا مكان وسماته المفاجأة والمباغتة.

واذا كان العالم يشهد ازمة كل عقد من السنين فقد اصبح ومنذ بداية التسعينات من القرن الماضي يشهد ازمات متعددة في العقد الواحد ، لقد بدأ العالم يشهد في السنوات الاخيرة ازمات محلية واخرى اقليمية وعالمية متعاقبة وبدأت تتبلور ازمات يسيرة وصغيرة واخرى كبيرة وخطيرة رمت بظلالها على العديد من الاقتصاديات كبيرها وصغيرها واصابت بالذعر العديد من الساسة ورجال الاعمال.

ويرى العديد من الباحثين والمفكرين ان الفقه الاسلامي يمتلك من المقومات والدعائم ما يمكنه من مواجهة أي ازمة وان الحاجة تبدو ملحة للرجوع الى القران الكريم لفهم ما يحث بنا وبمصارفنا لأنه لو حاول القائمون على مصارفنا احترام ما ورد بالقران من احكام وتعاليم وطبقوها ماحل بنا ماحل من كوارث وازمات ، وما وصل بنا الحال الى هذا الوضع لان النقود لاتلد نقوداً.

اهمية البحث

تنبع اهمية البحث من كون الازمات المالية العالمية تؤرق العديد من الدول والحكومات وتهدد اقتصاديات العديد من الدول كبيرها وصغيرها بالوقوع بخطر الانهيار في عصر العولمة المالية وارتباط الاقتصاديات بعضها ببعض الامر الذي جعل جميع الاقتصاديات تتأثر بعضها البعض ولا تكون احداها بمنأى من خطر الانهيار المفاجئ لذا كان لابد من البحث عن اليه او كيفية تستطيع الدول بواسطتها ان تنأى باقتصاداتها من مخاطر الازمات المفاجأة.

مشكلة البحث

ان مشكلة البحث تكمن في قدرة الاقتصاد الاسلامي على اداء دور معين في معالجة الازمات المالية العالمية ومحاولة اصلاح المؤسسات المالية واخراجها من دائرة الازمات المالية التي تنتابها وذلك لحماية النظام المالي والاقتصادي للدول بشكل عام والدول النامية بشكل خاص.

منهجية البحث

نعتمد في كتابة هذا البحث على المنهج التحليلي الوصفي في بيان اسباب الازمات المالية العالمية وبيان مراحلها وانواعها وعلى المنهج التاريخي في بياننا لأسس وقواعد الامن والاستقرار في الفقه الاسلامي.

هيكلية البحث

وللإحاطة بهذا الموضوع وللتعرف على مفهوم الازمات المالية العالمية وتلمس التصور الاسلامي لحدوث الازمة المالية واستراتيجية الوقاية منها وعلاجها، سيتمحور هذا البحث على ثلاثة مباحث يكون الاول مخصصاً لماهية الازمات المالية العالمية في حين نتطرق عبر المبحث الثاني الى الازمة المالية العالمية الراهنة بينما يكون الثالث مكرساً للمنظور الاسلامي لتجنب الازمات المالية العالمية وعلاجها.

المبحث الاول

ماهية الازمات المالية العالمية

تتعرض الاقتصاديات عبر تطورها لازمات من حين الى اخر رغم اختلاف حدتها وظروف حدوثها بحسب بيئة كل دولة تحدث فيها وبحسب ظروفها المؤسسية والهيكلية ولقد تسارعت حدة الازمات المالية مع بداية عقد التسعينات من القرن الماضي اكثر من السنوات السابقة لها وذلك في خضم عولمة الاسواق المالية والتدفق المفاجئ لرؤوس الاموال.

سنحاول في هذا المبحث القاء الضوء على مفهوم الازمات المالية في المطلب الاول واسباب الازمات المالية العالمية في المطلب الثاني.

المطلب الاول

مفهوم الازمة المالية وانواعها

سنبحث في تناول مفهوم الازمات المالية في الفرع الاول بينما نتناول في الفرع الثاني ابرز انواع الازمات المالية .

الفرع الاول

مفهوم الازمات المالية

الازمات المالية عبارة عن محطات تمر بها الاقتصاديات في مسارها التاريخي[١] وهي مؤشر على هشاشة وسوء اداء في النظام المالي لهذا البلد او ذاك، ولا يوجد اتفاق بين الفقهاء على تعريف او مفهوم محدد للازمات المالية وفيما يأتي بعض هذه التعاريف التي اعطاها الفقهاء للازمة المالية فالبعض ومنهم Kamnskey عرفها بـ((انها التوسع في الائتمان المحلي المصحوب بزيادة الطلب على النقود في ظل اسعار صرف ثابتة ، مما يؤدي الى حدوث مضاربات حادة في العملة المحلية وانخفاض كبير في حجم الاحتياطيات الدولية وعندها تضطر الحكومات الى التخلي عن اسعار الصرف الثابتة لعملتها المحلية لعدم قدرتها على الدفاع عنها عند مستوى ثابت، ان الحفاظ على مستوى سعر صرف ثابت امر صعب ومكلف مما يضطر السلطات النقدية الى رفع سعر الفائدة المحلية بهدف دعم العملة المحلية عند مستوى معين، ويعود رفع اسعار الفائدة المحلية الى ارتفاع خدمة الدين العام الذي تتحمله الحكومات))[٢].

---

(١) هنالك ثلاث مدارس اساسية في تفسير الازمات المالية وهي: مدرسة التوقعات العقلانية التي ترجع اسباب الازمة الى عدم تماثل المعلومات لدى الفاعلين على مستوى السوق المالية مما يؤدي الى تباين توقعاتهم وبالتالي سلوكياتهم وتوقعاتهم للأسعار، والمدرسة الثانية هي مدرسة عدم الاستقرار المالي التي تركز على عدم عقلانية المتعاملين وسلوك القطيع لديهم، اما المدرسة الثالثة وهي المدرسة الماركسية فهي ترجع الازمة الى التناقضات الكامنة ضمن النظام الرأسمالي والنمو الفظيع للرأسمالية المالية، للمزيد من التفصيل ينظر د. عبد المجيد قدي، الازمة الاقتصادية الامريكية وتداعياتها العالمية، مجلة بحوث اقتصادية عربية العدد ٤٦ السنة (١٦)، تصدر عن الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية بيروت ، ٢٠٠٩ ، ص٨.

(٢) ينظر: د. سراء سالم داؤود الجرجوسي، الازمات المالية العالمية، قياس ومحاكاة لازمات مالية في بلدان عربية مختارة، اطروحة دكتوراه، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الموصل، ٢٠٠٦ ، ص٨-٩.

في حين يعرفها فقيه اخر بانها ((ذلك الاضطراب او التوتر المالي الذي يؤدي الى تعرض المتعاملين في الاسواق المالية لمشكلات سيولة واعسار مما يستدعي تدخل السلطات المختصة لاحتواء تلك الاوضاع وقد تأخذ الازمة شكل ازمة مديونية، او ازمة عملات او ازمة في المؤسسات المصرفية وتشمل الازمة الحالية جميع هذه الاشكال))[١].

وعرفها frankela kros انها اشارات الى هبوط في معدل الصرف الرسمي للعملة الوطنية (المحلية) بما لا يقل عن ٢٥٪ وزيادة معدلات التضخم بما لا يقل عن ١٠ ٪ سنوياً[٢].

وبعد استعراض االتعاريف المتقدمة يمكننا ان نعرف الازمة المالية بانها : حدث غير متوقع ولا يمكن التكهن به يصيب الاقتصاد الكلي بالهشاشة ويصاحبه انخفاض كبير في قيمة العملة الوطنية والاحتياطات من العملة الاجنبية وتوسيع كبير في حجم القروض الاجنبية لا يستطيع معه الجهاز المالي للدولة من القيام بمهامه الاساسية.

الفرع الثاني

انواع الازمات المالية

هنالك ثلاثة انواع من الازمات المالية[٣] نتناولها بشيء من الايجاز فيما يأتي:

١- ازمات العملة : ان هذا النوع من الازمات يحدث عندما تتدهور قيمة عملة معينة بدلالة عملة او عملات مرجعية ويكون هذا التدهور اكثر من ٢٥٪ ويتم بناء هذا المؤشر بمزج تغير سعر صرف العملة بتغير مستويات الاحتياطيات الرسمية ومعدلات الفائدة المفترض فيهما انهما يعبران عن كثافة دفاع السلطات النقدية عن سعر صرف العملة.

---

(١) ينظر: منير الحمش، الازمة المالية والاقتصادية الراهنة بين التفسير المالي والاقتصادي والتحليل السياسي والثقافي، مجلة شؤون الاوسط، العدد (١٣٠)، مركز الدراسات الاستراتيجية، ط١، بيروت، لبنان، ٢٠٠٨، ص٣٥.

(2) Jeffrey frankela & Andrew k .Ros (1996 gurreney grashes in Emerging Markets ; AnEmpirical Treatment cvvb ,,journal of inter nation Economic , vol 1.4,Novemper.

(٣) ينظر: د. عبد المجيد قدي، مصدر سابق، ص٩.

٢- ازمة الاسواق المالية: ان هذا النوع من الازمات يحدث كنتيجة لما يعرف اقتصادياً بظاهرة (الفقاعات)) ذلك ان الفقاعة تتكون عندما يرتفع سعر الاصول بشكل يتجاوز قيمتها العادلة على نحو ارتفاع سعره وليس بسبب قدرة هذا الاصل على توليد الدخل في هذه الحالة يصبح انهيار اسعار الاصل مسألة وقت عندما يكون هناك اتجاه قوي لبيعه فيبدأ سعره بالهبوط ومن ثم تبدأ حالات الذعر في الظهور فتنهار الاسعار ويمتد هذا الاثر نحو اسعار الاصول الاخرى .

٣- الازمات المصرفية: ان هذا النوع من الازمات يحدث عندما تكون حجم الاصول غير الكفوءة الموجودة لدى بنك معين كبيرة جداً او عندما تتفق المعلومات الصادرة عن مختلف الجهات (اعلام، دراسات) على ان هناك مؤشرات ذعر (تجميد ودائع، غلق بنوك، ضمان ودائع، وجود مخططات انقاذ حكومية للبنوك)[1] وتعرف الازمة المصرفية بانها ارتفاع مفاجئ وكبير في سحوبات الودائع من البنوك التجارية وينبع ذلك اساساً من الانخفاض المتواصل في نوعية الموجودات المصرفية[2].

المطلب الثاني

أسباب الأزمات المالية العالمية

ان تشخيص اسباب الازمات المالية هو مفتاح العلاج السليم فتصور الشيء تصوراً سليماً ودقيقاً ومحايداً وموضوعياً هو جزء من تقديم الحل السليم الموضوعي الرصين، يقول علماء الاقتصاد العالمي ومنهم الذين حصلوا على جائزة نوبل في الاقتصاد مثل موريس اليه ((ان النظام الاقتصادي الرأسمالي يقوم على بعض المفاهيم والقواعد التي هي اساس تدميره

(1) Robert Boyer,mario Dehoveet Domique plihon ,lescrises financiers ,les rapports duconseil danalyse economique ,50 (paris: ladocumentation francaise ,2004) ,p.15 .

(٢) ينظر: د. هيل عجمي جميل ،الازمات المالية (مفهومها وامكانية التنبؤ بها في بلدان عربية مختارة) مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (١٩)، العدد (١)، جامعة دمشق، مطابع دار البعث، سوريا، ٢٠٠٣، ص٢٨٢.

اذا لم تعالج وتصوب تصويباً عاجلاً)). ويمكن تلخيص مجموعة من الاسباب التي قادت الى الازمة المالية العالمية ومن اهمها ما يأتي:

١- يمكن القول ان من اهم الاسباب التي قادت الى الازمات المالية العالمية ترجع الى الفكر الاقتصادي الذي تبناه القائمون على الشأن السياسي والاقتصادي الذي سيطر على خياراتهم وسياساتهم وقراراتهم منذ السبعينيات وهو الفكر الذي استند الى بروز اقتصاديات العرض (supply Economics) في مقابل اقتصاديات الطلب (Demand Economics)[١].

٢- تعطيل اليات التصحيح التي تضمنتها اتفاقيات بريتون وودز فيما يخص صندوق النقد الدولي :

لقد تم انشاء صندوق النقد الدولي بموجب اتفاقيات بريتون وودز وذلك من اجل مساعدة الدول الاعضاء على تثبيت اسعار الصرف دون اللجوء الى عمليات تخفيض تنافسية وعلى تحرير تجارة السلع والخدمات ولما كان ثبات اسعار الصرف من المسائل الجوهرية التي قامت عليها اتفاقية بريتون وودز فقد كان على الدول الاعضاء العمل على ثبات اسعار الصرف لذلك فقد تم الزام الدول الاعضاء بان تحدد قيمة عملتها بوزن معين من الذهب وان تحتفظ بهذا السعر ثابتاً الا اذا قام اختلال جوهري ففي هذه الحالة يجوز تعديل سعر الصرف بعد موافقة الصندوق[٢] وقد تم تأمين سيولة لدى الصندوق من مختلف العملات حتى اذا واجه الميزان الجاري لأحدى الدول الاعضاء خللاً ما سواء كان ذلك فائضاً ام عجزاً تمت معالجته كما يأتي: اذا كان عجزاً مؤقتاً او موسمياً او عابراً او قابلاً للانعكاس فان الصندوق يقرض الدولة العاجزة العملات اللازمة (بفائدة حقيقية) حتى يزول العجز وينقلب الى وفر فتسدد الدول المعنية ما كانت قد اقترضته اما اذا كان الخلل اساسياً فان الدولة العاجزة تخفض قيمة عملتها بالنسبة

---

(1) John Maynard Keynes ,the general theory of Employment, interest and Money New york: Harcourt ,Brace ,1936).

(٢) ينظر: د. وسام كلاكش، صندوق النقد الدولي والازمة النقدية في جنوب شرق اسيا، رسالة دبلوم الدراسات العليا في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية والادارية، الفرع الثاني، الجامعة اللبنانية، بيروت، لبنان، ٢٠٠١، ص٥.

الى الذهب فتنخفض قيمتها بالنسبة الى قيمة عملات باقي الاعضاء الامر الذي يفترض ان يزيد من قدرتها التنافسية فترتفع صادراتها وتنخفض وارداتها ويتم تصحيح العجز[١].

وخلال الثلاثين عاماً التي تلت انتهاء الحرب العالمية الثانية كان العالم النقدي مبنياً على الدولار فالدولار الامريكي أدى دور العملة الرئيسة في عمليات التبادل التجاري الدولي والتمويل ووضعت قيمة تبادل العملات وكذلك بنيت الاحتياطيات الرسمية والخاصة على اساس الدولار وخلال هذه المدة الزمنية ازدهر اقتصاد العالم وبدأت معظم الدول الصناعية بإزالة الحواجز امام التبادل الحر وبجعل عملاتها قابلة للتبديل بحرية وانتعشت اقتصاديات أوربا واسيا الشرقية بعد الحرب ونمت بمعدلات كبيرة لكن هذا الانتعاش حمل معه بذرة ازمة كبيرة اذ بدأ الدولار الامريكي يتجمع خارج امريكا بكميات كبيرة وبدأت تتكون في دول مثل المانيا واليابان فوائض كبيرة من التبادل التجاري بينما ازداد عجز الخزينة الامريكية بسبب الانفاق الضخم على برامج التسلح والحروب الخارجية مثل حرب فيتنام وبسبب الاستثمارات المتزايدة للشركات الامريكية في الخارج[٢].

وهكذا بعد ان كانت الولايات المتحدة الامريكية البلد الاول ذا الوفر في ميزانه الجاري منذ حوالي عشرين سنة او اكثر تحولت الى بلد يشكو من عجز كبير جداً ومستمرة وهكذا وقف صندوق النقد الدولي عاجزاً امام ظاهرة استمرار عجز الميزان الجاري للولايات المتحدة دون ان يتمكن من القيام باي جهد تصحيحي رغم جميع المحاولات التي بذلت.

٣- التدفق الكبير لرؤوس الاموال الى الداخل مع ما يرافقها من توسع كبير في الاقتراض دون التأكد من الملاءة الائتمانية للمقترضين او حتى سجلهم الائتماني وهذا مما يساعد على زيادة في حجم القروض المشكوك في تحصيلها من قبل البنوك المحلية وعند ذلك يحدث انخفاض اسمي في قيمة العملة المحلية ازاء العملات القيادية وهذا مما يؤدي الى موجة من التدفقات الرأسمالية نحو الخارج[٣].

---

(١) ينظر: د. الياس سابا، الازمة المالية العالمية، اسبابها وانعكاساتها، مجلة المستقبل العربي، السنة (٣١)، العدد (٣٦٠)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٩، ص١٣.

(٢) د. وسام كلاكش، مصدر سابق، ص١١.

(٣) ينظر: د. عبد المجيد قدي، مصدر سابق، ص١٠.

٤- ارتفاع الفاعلية المالية للاقتصاد: ويعني ذلك ان نسبة المطلوبات المعروضة للقطاع الخاص الى الناتج المحلي الاجمالي تزداد والسلطات تستجيب لذلك بضخ السيولة في النظام المصرفي من اجل الحفاظ على اسعار فائدة منخفضة على الرغم من التأثير السلبي على العملة فالنظام المصرفي القليل السيولة والعالي الفاعلية المالية قد يكون قناة مهمة للقلق المالي حتى لو لم يكن النظام المصرفي في حالة عسر مالي[١].

٥- وجود خلل في تطبيق السياسات النقدية والمالية الكلية والملائمة خاصةً اذا تزامن ذلك مع انعدام الشفافية، وانتشار الفساد والتلاعب في البيانات والقوائم المالية في المؤسسات التي تكون المبعث الاولي للاضطراب[٢].

ومن المعروف ان العلاقات الدولية تتشكل وتتطور لكي تلائم المتغيرات التي تلحق بالمجتمع الدولي[٣] ومن خلال نظرة فاحصة لهذه العلاقات يتبين لنا انها ظلت تفسح مجالاً كبيراً لأثر تدخل العامل السياسي على الروابط التي تقوم بين الدول بالتصدي لمشاكل الحروب، الحدود، الاستعمار، وتقسيم النفوذ، الاستقلال .....الخ

ان كل هذه المشاكل كانت ولاتزال ذات طابع نسبي، الا انها باتت تأخذ ما يمكن ان نطلق عليه بالثبات النسبي، وهذا الثبات النسبي للعلاقات الدولية بالنسبة لهذه الامور لم يمنع من ان يأخذ عامل جديد دوره في اهتمام العلاقات الدولية وبالتالي المنظمات الدولية واصبح يحل حلولاً تاماً محل العامل السياسي بل يؤثر عليه نقصد بذلك العامل المالي والاقتصادي ولا نغالي اذ قلنا ان هذا العامل اصبح بمثابة الموجه والمسيطر على مجريات العلاقات الدولية في كل ابعادها.

---

(١) ينظر: د. سراء سالم الجرجوسي، مصدر سابق، ص٢٠.

(٢) ينظر: د. عبد المجيد قدي، مصدر سابق، ص١٠.

(3) Les relation internationals dans un monde en mutation: international relations in achanging world, institute universitalres des houtes etudes internationals si jthoff ,leiden ,genere ,1977 Kp434 .

المبحث الثاني

الازمة المالية العالمية لعام ٢٠٠٨

خلال العقود الثلاثة الماضية حدثت تحولات مهمة على صعيد العلاقات الاقتصادية والمالية الدولية في ظل سياسات الليبرالية الاقتصادية الجديدة ، افرزت اجواء عولمية فرضت ما دعي بـ(العولمة المالية) هذه التحولات تجسدت بـ:-

١- ظهور المشتقات المالية.

٢- التقدم التكنلوجي الكبير في مجال الاتصالات.

٣- ظهور انواع جديدة من الشركات كالشركات القابضة والشركات التابعة لأغراض معينة.

٤- هيمنة الفكر اللبرالي الجديد المتمثل في (اجماع واشنطن) الذي تجسد في برامج التثبيت والتكييف الهيكلي برعاية صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وحكومة الولايات المتحدة[١].

وقد افرزت هذه التحولات ظهور مؤسسات مالية عملاقة ومتشابكة وتتمتع بقدر كبير من الحرية والقدرة على المناورة ومن امثلتها (صناديق التحوط) التي تدير اموالاً هائلة تصل الى مئات الملايين من الدولارات كشركة استثمارات الامانة وهي مؤسسة مالية امريكية يعادل حجم الاموال التي تديرها على مستوى العالم القيمة الرأسمالية للتداول في الاسواق المالية في الاقتصادات الناشئة مجتمعة ويأتي في هذا الاطار الصناديق السيادية. هذا زيادة على ظهور المعاملات المالية التي تتم من خلال (المراكز المالية المغتربة) التي لا تخضع لأية رقابة خارج الولايات المتحدة وقد بدأت هذه الاصدارات بأدوات مالية في ما يدعى (يورو دولار) ثم تجاوزت أوربا الى اليابان وشرق اسيا وامريكا اللاتينية ولكنها احتفظت بالتسمية نفسها فظهر هنالك اليورو بوند واليورو ماركت. ان هذه الاصدارات لا تخضع لأية ولاية وهي بالتالي قادرة على خلق السيولة دون رقابة.

ان جميع هذه التحولات تتم في اطار العولمة المالية ،لذلك سنحاول هنا التطرق للسمات الاساسية للعولمة المالية كونها كانت الخلفية وراء حدوث الازمة المالية العالمية.

---

(١) ينظر: د. منير الحمش، الازمة العالمية الراهنة ومصير النظام الرأسمالي، الرأسمالية تجدد نفسها، عالم المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ١٩٩٠، ص ١٦.

١- النمو الهائل للتدفقات الاستثمارية الاجنبية.

٢- الزيادة السريعة في معاملات الاوراق المالية عبر الحدود.

٣- ارتفاع معدلات التعامل في اسواق العملات المالية بشكل اكبر من نمو التجارة العالمية.

٤- الارتباط المتزايد بين مؤشرات اسعار الاسهم في الاسواق الصاعدة ومؤشر (نازداك) أي مؤشر اسهم شركات التكنلوجيا المتقدمة في الولايات المتحدة.

وسنلقي في هذا المبحث الضوء على السياسات الاقتصادية الامريكية ودورها في توليد الازمة في المطلب الاول بينما سنخصص المطلب الثاني لدراسة المراحل التي مرت بها هذه الازمة اما المطلب الثالث فسنخصصه لتناول اسباب هذه الازمة اما في المطلب الرابع فسنتطرق الى اهم اثار هذه الازمة اما المطلب الخامس فسنخصصه لتناول ابرز السبل المتاحة لمواجهة هذه الازمة.

المطلب الاول

المراحل التي مرت بها الازمة المالية العالمية لعام ٢٠٠٨

نشبت الازمة الحالية في قلب المركز الرأسمالي العالمي وفي اكبر اقتصاد عالمي أي في الولايات المتحدة الامريكية ، وانطلقت من (وول ستريت) ويمكن ملاحظة مرور الازمة الحالية بالمراحل الاتية:

المرحلة الاولى: التمويل العقاري

اتبع الاحتياطي الفدرالي سياسة الفوائد في مواجهة التضخم وبهدف ضبطه على حساب اطلاق الاقتصاد، حيث توسعت البنوك في منح القروض للأفراد ومتوسطي الدخل وغير القادرين على السداد والمسماة بالقروض (المتدنية الجودة) وذلك دون التحقق من قدرة اصحاب القروض على السداد او حتى الاستعلام عن هويتهم الائتمانية في معظم الاحوال[١].

(١) ينظر: ادارة البحوث والدراسات الاقتصادية، الازمة المالية العالمية وتداعياتها على الاقتصاد السعودي، مجلس الغرف السعودية، ٢٠٠٨، ص٢.

المرحلة الثانية : تضخم حجم التمويل

قامت المصارف (مباشرة اوعن طريق مؤسسات متخصصة) بتجميع القروض العقارية ضمن محافظ واصدرت بموجبها سندات مالية ذات ريع مغر وعمدت الى بيع هذه السندات الى المصارف والمؤسسات الاخرى لتقوم هذه بدورها ببيعها الى الزبائن (افراد او شركات تأمين او ادخار) وقام بعضها باستعمال السيولة الناجمة عن عمليات بيع هذه السندات لإعادة تمويل قروض عقارية جديدة وهكذا تضخم جحم التمويل ليبلغ ارقاماً خيالية قدرها بعض المحللين لدى مصرف (ليمان براذرز) مثلاً بحوالي (٧٠٠) مليار دولار[١].

المرحلة الثالثة : ظهور بوادر العجز

عمد الاحتياطي الفدرالي الامريكي حفاظاً على مستوى التضخم ومنعاً من ارتفاعه الى رفع سعر الفائدة مما ادى الى زيادة اعباء سداد الديون العقارية على اصحاب الدخل المتوسط والمحدود وبدأت بوادر التوقف عن الدفع واسترداد الاملاك العقارية ومن اجل درء مخاطر السندات تم اصدار سندات تأمينية مضادة بحيث تدفع عندما يتعثر دفع القرض العقاري وبالتالي يتأخر سداد السندات العقارية فتتهافت المصارف على شرائها[٢].

المرحلة الرابعة : وهي ما انتهت اليه الازمة المالية وذلك عندما بدأت كرة الثلج بالتدحرج اذ توسعت الازمة فقد رافق استرداد العقارات امران:

الاول : قيام العديد من ملاك العقارات بإتلافها عمداً قبل التخلي عنها.

والثاني: ان المصارف المقترضة واجهت ازمة تصريف هذه العقارات نظراً لتعددها وكثرة ما عرض منها في الاسواق في وقت واحد وارتفاع فوائد التسليف لإعادة بيعها فوجد الافراد والمؤسسات والمصارف الاستثمارية الذين اشتروا السندات التي تمثل المحافظ العقارية انفسهم امام اوراق مالية دون ايرادات وقد فقدت نسبة لا يمكن تقديرها من قيمتها وكانت النتائج

(١) ينظر: منير الحمش، مصدر سابق، ص٣٥-٣٦.

(٢) ينظر: د. عبد اللطيف الهميم، الازمة المالية العالمية والبديل الثالث (سقوط الرأسمالية)، بحث منشور على الانترنت على الموقع التالي www iraqisg .org

كارثية اصابت جميع المتعاملين من زبائن وافراد ومصارف متخصصة ومصارف استثمارية ومؤسسات[١].

المطلب الثالث

الاسباب الرئيسية لازمة النظام المالي العالمي

ان من اهم الاسباب التي ادت الى الازمة المالية العالمية الحالية[٢] ما يأتي:

١- الفائدة المتصاعدة : لقد ارتبطت بوادر الازمة بصورة اساسية بالارتفاع المتوالي لسعر الفائدة من جانب بنك الاحتياطي الفدرالي الامريكي منذ عام ٢٠٠٤ وهو ما شكل زيادة اعباء القروض العقارية من حيث خدمتها وسداد اقساطها[٣].

٢- تصاعد الانفاق العسكري : لقد ارتفع معدل الانفاق العسكري الى معدلات غير مسبوقة (لا تظهرها الموازنة المعلنة للبنتاغون) فقد تجاوزت كلفة حربي العراق وافغانستان

---

(١) ينظر: منير الحمش، مصدر سابق، ص٣٦.

(٢) ان من اهم الاسباب التي ادت الى انتشار الازمة المالية الامريكية وتحولها الى ازمة مالية عالمية يرجع الى عولمة الاسواق وعدم اقتصار الازمة على جانبها المالي بل امتد ليشمل كافة القطاعات الانتاجية والاقتصادية والسياسية ... وظاهرة العولمة والتي هي تعبير عن الهيمنة والسيطرة من جانب القوى الكبرى الوحيدة في العالم وبالتنسيق مع الدول الصناعية الغنية التالية لها في منظومة القيادة وفي سبيل تمكين هذه السيطرة على بقية العالم كانت اختراعات الاقتصاد الحرفي القرية الكونية ورفع ايدي الحكومات من النشاط الاقتصادي والمالي بالكامل وبصرف النظر عن الاختلافات الكبيرة بين الدول والمجتمعات والثقافات فقد اخضع الكل لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية .... وان ما حدث نتيجة لتلك الحرية الكاملة الممنوحة لأصحاب الاموال الضخمة في الدول الكبرى من انهيار لأسواق المال فيها وانهيار البورصات واقتصاديات دول العالم كلها كان بسبب العولمة. للمزيد من التفصيل ينظر د. صلاح الدين حسن السيسي ، قضايا اقتصادية معاصرة (الازمات المالية والاقتصادية العالمية)، ط١، مطبعة ابناء وهبة محمد حسان، القاهرة ، ٢٠٠٩ ، ص١٨.

(٣) ينظر: د. سامر مظهر قنطقجي، ضوابط الاقتصاد الاسلامي في معالجات الازمات المالية، دار النهضة العربية، دمشق، سوريا، ٢٠٠٨، ص٣٢.

بحسب الدراسة التي قام بها جوزف ستيغلتز الـ ٣ تريليونات دولار وفي عام ٢٠٠٨ بلغت ميزانية البنتاغون حوالي ٤٨٢ مليار دولار لتغطية الرواتب والعمليات (عدا العراق وافغانستان)[١].

٣- التحول في طبيعة الاقتصاد العالمي : في عصر العولمة الاقتصادية اصبح الاقتصاد العالمي اقتصاداً رمزياً يقوم على المضاربة في الاصول المالية وقد اصبح حجم الاقتصاد الرمزي يفوق الاقتصاد الحقيقي بأربعين مرة او يزيد وهو ما ادى الى بروز الفقاعات المالية التي من الممكن ان تنفجر في أي لحظة ولم يعد الاستثمار في الاوراق المالية مرتبطاً بحقيقة ما تمثله هذه الاوراق بقدر ما صار تعبيراً عن حركة رؤوس الاموال فكلما تزايدت التوقعات بارتفاع اسعار الاوراق وتزايد اتجاه المصارف والمؤسسات المالية الى شرائها[٢].

٤- الرهون العقارية الاقل جودة: وهذا يأتي من ان المواطن الامريكي يشتري عقاره بالدين من البنك مقابل رهن هذا العقار حيث يرتفع ثمن العقار المرهون ونتيجة لسهولة الحصول على قرض فان صاحب الرهن يسعى للحصول على قرض جديد ولكنه مقابل رهن جديد من الدرجة الثانية ومن هنا تسمى الرهون الاقل جودة لأنها رهونات من الدرجة الثانية أي انها اكثر خطورة في حال انخفاض ثمن العقار وقد توسعت البنوك في هذا النوع من القروض مما رفع من درجة المخاطرة في تحصيل تلك القروض[٣].

٥- اتباع سياسة توريق الديون (securitization) وتسبيلها بالبيع وهو امر مألوف في الاقتصاد التقليدي ومن ذلك خصم السندات والكمبيالات. لكن الامر توسع على الصعيد المصرفي الدولي وصيرته مصارف الولايات المتحدة ظاهرة في نهاية الثمانينات

---

(١) ينظر: غالب ابو مصلح (امريكا وازمة النظام الاقتصادي العالمي)، مجلة شؤون الاوسط، السنة (١٨)، العدد (١٣٠)، مركز الدراسات الاستراتيجية، ٢٠٠٨، بيروت، ص٤٥.

(٢) ينظر: د. فؤاد مرسي، الرأسمالية تجدد نفسها، عالم المعرفة، العدد ١٤٧، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ١٩٩٠، ص٢٠٣.

(٣) ينظر: د. نورة عبد الرحمن اليوسف، اسباب الازمة المالية العالمية، بحث منشور على الانترنت على الرابط التالي، www .alaswaq .net.

بسبب تكالب المصارف على توريق ديونها وهذا ما يفسر انعكاس الفشل المالي في السوق الامريكية على السوق الاوربية بشكل مباشر[١].

٦- السياسة النقدية والانفلاشية التي اتبعتها السلطات المعنية وخاصةً رئيس الاحتياطي الفدرالي (البنك المركزي) (الن غرينسيان) (١٩٨٧-٢٠٠٦) حيث ادت هذه السياسة الى استمرار الولايات المتحدة الامريكية في الانفاق بما يفوق انتاجها وبالتالي ان تستمر في ان تعيش على حساب مدخرات الدول الاخرى[٢].

٧- سوء سلوكيات مؤسسات الوساطة المالية التي تقوم على اغراء الراغبين (محتاجي) القروض والتدليس عليهم واغرائهم والغرر والجهالة للحصول على القروض من المؤسسات المالية ،وهذا يقود في النهاية الى الازمة[٣].

٨- ضعف النظم المحاسبية الرقابية والتنظيمية :لقد تعرضت البلدان النامية الى ازمات مالية عديدة وذلك بسبب ضعف النظام المحاسبي والاجراءات المحاسبية وخاصةً فيما يتعلق بالديون ونسبتها في محفظة المصارف الائتمانية كما ان ضعف النظام القانوني المساند للعمليات المصرفية وعدم الالتزام بالحدود القصوى للقروض المقدمة من المصارف ونقص الرقابة المصرفية من الاسباب التي كانت وراء وقوع الازمات المالية فضلاً عن ذلك فان التقييم غير الدقيق وغير الكافي للمخاطر الائتمانية[٤].

٩- التوسع في تطبيق نظام بطاقات الائتمان بدون رصيد (السحب على المكشوف) التي تحمل صاحبها تكاليف عالية ، وعندما يعجز صاحب البطاقة عن سداد ما عليه من مديونية زيد له في سعر الفائدة وهكذا حتى يتم الحجز عليه او رهن سيارته او منزله،

---

(١) ينظر: د. سامر مظهر قنطقجي، مصدر سابق، ص٤٢.

(٢) ينظر: د. الياس سابا، مصدر سابق، ص١٥.

(٣) ينظر:د.حسين حسين شحاته،ازمة النظام المالي العالمي في ميزان الاقتصاد الاسلامي على الرابط التالي www.islam house.com.

(4) Imf ,(1995) inter national capital Markets <international monetary Fund . Washington.

وهذا ما حدث فعلاً للعديد من حاملي هذه البطاقات وقادت الى الخلل في ميزانية البيت الابيض وكانت سبباً في ازمة بعض البنوك الربوية[١].

١٠- ويعزو البعض سبب الازمة الحالية الى الجشع الذي الصق بقيادة النظام المصرفي العالمي من خلال ما صرحت به مجلة التايمز الامريكية في العدد ٢٩/ لسنة ٢٠٠٨ ظهر غلافها يحمل عنوان ثمن الجشع فالجشع هو الدافع كما يقال في علم الجريمة الذي يتم بالاقتراض المتعاظم والاسترسال في الاقتراض لتحقيق ربح لا يمكن تحقيقه بالتعامل الاقتصادي او المالي العادي[٢].

المطلب الخامس

سبل معالجة الازمة المالية العالمية

ان سبل معالجة اثار الازمة المالية العالمية يكمن في البحث عن اسباب حدوث هذه الازمة تمهيدا لعلاجها او التخفيف من اثارها السلبية قدر الامكان وذلك من اربعة جوانب الجانب النقدي المالي والجانب الاقتصادي الحقيقي والاجراءات التصحيحية في الداخل والاجراءات التصحيحية للنظام المالي.

١- لقد ادت الازمة المالية العالمية الى احداث ردود فعل كبيرة من اجل الخروج من هذه الازمة[٣] كان من ابرزها اعتماد الولايات المتحدة الامريكية لخطة انقاذ بمبلغ ٧٠٠ مليار دولار تدور حول:

---

(١) ينظر: د. حسين حسين شحاته، المصدر نفسه، ص٧.

(٢) ينظر: عبد الرحيم حمدي، الازمة المالية العالمية واثرها على الفكر الاقتصادي الاسلامي، بحث منشور على الرابط التالي، www.fibsudan.com

(٣) لقد بلغت تكلفة جهود الانقاذ التي قامت بها الولايات المتحدة نحو ثمانية تريليونات دولار وذلك منذ بروز المؤشرات الاولى للازمة ، وان هذا المبلغ يفوق مجمل المشاريع الفدرالية الاساسية في الولايات المتحدة خلال القرن الماضي بما في ذلك غزو العراق ومشروع مارشال لإنقاذ أوربا بعد الحرب العالمية الثانية ، وهو ما يعادل اكثر من الناتج المحلي الامريكي ، كما ان هذا الرقم يفوق حتى ما انفقته الولايات المتحدة في الحرب العالمية=

أ- تقديم مساعدات للعائلات للتقليل من ارتفاع حالات عدم القدرة على التسديد.

ب- اعتماد سياسة نقدية مرنة بضخ السيولة من اجل التأثير في معدل الفائدة، وهكذا عمل الاحتياطي الفدرالي على تخفيض سعر الفائدة الى غاية الوصول به الى ١٪ من اجل عدم توقف المستثمرين عن طلب الائتمان فيكرس ذلك حالة من الركود الاقتصادي[١].

٢- ان عدداً من الدول النامية والاسواق الناشئة قد اتخذت اجراءات في هذا المجال ولكن من الملاحظ ان المعالجة النقدية التسليفية غير كافية وحدها لمنع الاثار السلبية والثانوية في الاقتصاد الحقيقي لذلك يفترض ان تتخذ جميع الاجراءات الاضافية (غير النقدية) التي تشجع الاستهلاك والاستثمار الخاص مثل تخفيض الضرائب وخاصةً على اصحاب المداخيل المتوسطة والصغيرة[٢].

٣- وعلى الرغم من اهمية الاجراءات المتخذة من اجل تشجيع الاستهلاك والاستثمار الخاص فإنها قد تبقى غير كافية وقاصرة لمنع الركود او الانكماش الاقتصاديين لذلك يجب على الدولة (القطاع العام) ان تقتحم الحلبة مباشرةً فترفع من نفقاتها الاستثمارية والجارية لكي تعوض النقص الحاصل في مستوى الطلب الخاص[٣].

اما فيما يتعلق بموقف صندوق النقد الدولي من الازمة المالية العالمية فانه قد قام بالعديد من الاجراءات من اجل الخروج من الازمة من اهمها[٤]:

١- قام صندوق النقد الدولي بتقديم تسهيل تمويلي للسيولة القصيرة الاجل والمخصصة للبلدان القادرة على النفاذ الى الاسواق يمكن ان تصل الى ٥٠٠ ٪ من حصة البلد العضو باجل استحقاق ٣ اشهر ويمنح للدول الاعضاء ذات السجل الايجابي في اتباع سياسات

=الثانية (أي ٣،٦ تريليونات دولار بحسب قيمة الدولار الحالية) ينظر منير الحمش، الازمة العالمية ومصير النظام الرأسمالي، مصدر سابق، ص١٢.

(١) ينظر: د. عبد المجيد قدي، مصدر سابق، ص١٤.

(٢) ينظر: د. الياس سابا، مصدر سابق، ص٢٠.

(٣) ينظر: د. الياس سابا، مصدر سابق، ص٢٠.

(٤) ينظر: د. عبد المجيد قدي، مصدر سابق، ص٢٧-٢٨.

سليمة تستطيع النفاذ الى اسواق المال ولديها مديونية يمكن الاستمرار في تحمل اعبائها.

٢- منح تسهيلات وقروض للدول ذات الاساس الاقتصادي الصلب والتي تتعرض مؤقتاً لضغوط مالية حيث اشار الصندوق الى ان لديه ٢٠٠ مليار دولار متاحة للاقتراض مع مجموعات من الدول الاعضاء .

٣- مراجعة اولويات الصندوق بالاتجاه نحو مساعدة الدول الاعضاء على معالجة الازمات الوشيكة والمهمة والعاجلة ومراجعة ادوات القروض المتوافرة لدى الصندوق[١].

المبحث الثالث

الاسلام والازمات المالية العالمية

لقد ساد تصور عام في النظرية الغربية انه لا اقتصاد بلا بنوك ولا بنوك بلا فائدة وكثيراً ما قدم النظام الغربي البنوك والبورصات وشركات التأمين الغربية وغيرها من المؤسسات العملاقة على انها الانموذج الذي يجب ان يحتذى به في جميع انحاء العالم على مختلف ايدلوجياته.

ويجد المفكرون الاسلاميون ان بداية الازمة الحالية هي في الاقراض بالربا واثقال كاهل الناس بقروض ربوية ذهبت الى سد احتياجات اساسية كالمنازل او غيرها من الكماليات وقد وجد فيها الاقتصاد الامريكي محركاً اساسياً لاستمرار النمو لكن جاءت رياح الاعصار بما لا تشتهي سفن الادارة الامريكية[٢].

ويرى هؤلاء ان عملية الاتجار بالائتمان تمر بمرحلتين هما:

المرحلة الاولى: جمع الاموال من المدخرين بفائدة وتسمى الايداع او الودائع وهذه التسمية غير حقيقية لان هذه الاموال تسجل لدى المصرف على انها ايرادات دائنه، العميل فيها دائن المصرف فيها مدين فهذه الايرادات تدخل ذمة المصرف المدينة ويتملكها ملكية كاملة

(١) ينظر: د. عبد المجيد قدي، مصدر سابق، ص٢٧-٢٨.

(٢) ينظر: د. عبد اللطيف الهميم، مصدر سابق، ص٦٩.

ويستثمرها البنك لحساب نفسه وربحها وخسارتها له او عليه وحده وليس للعميل الدائن الا رأس ماله وفوائده.

المرحلة الثانية: هي توزيع الاموال على المحتاجين من اصحاب الاعمال او المستهلكين وتتم عن طريق الاقراض بفائدة ويلاحظ انها ايضاً عملية مداينة ،المصرف فيها دائن واصحاب الاعمال فيها مدينون وليس للبنك فيه الا رأس مال القرض وفائدته سواء ربح صاحب المشروع او خسر ويكسب البنك الفرق بين فائدتي الايداع والاقراض وقد دلت بعض الدراسات لميزانيات البنوك ان معدل ما بين ٧٠ –٨٠ ٪ من معاملات البنوك تتم عن طريق اقراض المال للمحتاجين ويقوم نظام البنوك على ان سداد المدين لجزء من دينه يخصم اولاً من الفوائد المتراكمة وقد جرت العادة ان المدينين لا يستطيعون الوفاء بديونهم كاملةً ويفاجأ المدين انه قد اوفى البنك قيمة الدين كاملاً ولكن الدين باق على حاله كاملاً زيادةً على جزء من الفوائد وهكذا تتحول ذمة المقترض الى مديونية دائمة تمتص جهده وعرقه وتؤدي بمشروعه في النهاية الى كارثة اقتصادية[١].

والسؤال الذي يورده دعاة الحل الاسلامي هنا هو : هل تأثرت المصارف الاسلامية بالأزمة المالية العالمية؟ ثم ما العوامل التي تجعل النظام المالي الاسلامي قادراً على مواجهة الازمات؟ ثم هل المصرفية الاسلامية اليوم قادرة على الدخول بقوة ومنافسة المصرفية التقليدية؟ ويجيب هؤلاء على ذلك بان الازمة المالية العالمية اتت على الاخضر واليابس فلم تدع قطاعاً من القطاعات الاقتصادية الا واثرت فيه خصوصاً قطاع المؤسسات المالية سواء التقليدية او المتوافق منها مع الشريعة الاسلامية، بدليل نتائج ارباح الربع الرابع من العام (٢٠٠٨) لبنك دبي الاسلامي، وغيرة من البنوك، الا ان الواضح ان المؤسسات المالية الاسلامية اقل تأثراً بالأزمة المالية العالمية اذا ما قورنت بمثيلاتها من المؤسسات التقليدية[٢].

اما فيما يتعلق باحتمال مواجهة الاقتصاد الاسلامي للازمات فان هذا وارد والذي يقرأ التاريخ يجد ان ذلك واضح في تاريخ الدول الاسلامية فالتاريخ الاسلامي لا يشهد دائماً

---

(١) ينظر: د. عبد اللطيف الهميم، مصدر سابق، ص٧٠.

(٢) ينظر: د. صلاح بن فهد الشلهوب، المصرفية الاسلامية ومواجهة الازمات، بحث منشور على الانترنت على الرابط التالي www.Aljazera.com

اقتصاداً مستقراً ليس فيه أي ذبذبات بل انه احياناً تمر على المسلمين ازمات قد لا يجد الشخص حينها ما يستطيع به اطعام نفسه وعائلته[١].

لكن المعاملات المالية الاسلامية تتميز بالعديد من المميزات التي تجعلها اقدر من غيرها على مواجهة الازمات وسنحاول في خضم هذا المبحث تناول التصور الاسلامي لتجنب وعلاج الازمات المالية العالمية مبتدئين بمسببات الازمات المالية وضوابط الاقتصاد الاسلامي في المطلب الاول اما في المطلب الثاني فسنخصصه لدور المصارف الاسلامية في مواجهة الازمات المالية.

المطلب الاول

مسببات الازمات المالية وضوابط الاقتصاد الاسلامي

يعتقد المفكرون الاسلاميون ان جوهر الازمات المالية التي عصفت بالرأسمالية المعاصرة منذ حقب زمنية طويلة يتمثل في تأكل القيم والاخلاقيات التي تحكم سلوكيات الافراد في تعاملاتهم المالية وغير المالية فمن الملاحظ انه في السنوات القليلة الماضية ظهرت مواد دراسية بعنوان (اخلاقيات العمل) تضاف الى مقررات بعض الجامعات الامريكية اقراراً بهذا الخلل.

وسنحاول في هذا المطلب تناول مسببات الازمات المالية وفقاً للمنظور الاسلامي وذلك في الفرع الاول اما الفرع الثاني فسنخصصه لتناول ضوابط وقواعد الامن والاستقرار في الاقتصاد الاسلامي.

الفرع الاول

مسببات الازمات المالية وفقا للمنظور الاسلامي

ان للازمات المالية العديد من الاسباب وفقاً للمنظور الاسلامي سنحاول تناولها فيما يأتي :-

أولاً: الربا: يرى الفقهاء المسلمون ان من اهم اسباب الازمة المالية العالمية هي الربا فقد ارتبطت بوادر الازمة بصورة اساسية بالارتفاع المتوالي لسعر الفائدة من جانب بنك الاحتياطي

(١) ينظر: د. صلاح بن فهد الشلهوب، المصدر نفسه، ص١.

الفدرالي الامريكي منذ عام ٢٠٠٤ وهو ما شكل زيادة في اعباء القروض العقارية من حيث خدمتها وسداد اقساطها ، وتفاقمت الازمة بحلول النصف الثاني من عام ٢٠٠٧ حيث توقف عدد كبير من المقترضين عن سداد الاقساط المالية المستحقة عليهم[١] وهكذا نرى ان النظام المصرفي الغربي يقوم على الفائدة اخذاً وعطاءاً ويعمل في اطار منظومة تجارة الديون شراءً وبيعاً ووساطة وكلما ارتفع معدل الفائدة على الودائع ارتفع معدل الفائدة على القروض الممنوحة للأفراد والشركات، والمستفيدون هم المصارف والوسطاء الماليون والغبن والظلم يقع على المقترضين الذين يحصلون على القروض سواء لأغراض الاستهلاك او لأغراض الانتاج وهكذا نرى ان السبب الاول للازمة المالية العالمية هو سوء اداء مؤسسات الوساطة المالية في تعاملها بالربا اخذاً وعطاءً[٢].

ثانياً: ضعف التزام المؤسسات المالية بالقيم والاخلاق:- ان ضعف التزام الافراد بمبادئ ولوائح المؤسسات المالية هو ثمرة خبيثة للرؤية الكونية للإنسان في ظل الرأسمالية المعاصرة واعتبار الانسان نفسه الة انتاج واستهلاك وتجريده من ابعاده الاجتماعية وتقييد حساباته للربح والخسارة بهذه الارض مما جعله انانياً ميكافيلياً يتصرف بنزواته واهوائه ولا يفكر الا في نفسه واشباع رغباته وهو يعني انه يبرر الغش والخداع والتدليس والاحتكار والمعاملات الوهمية[٣].

وهذه الموبقات تؤدي الى الظلم أي ظلم اصحاب الاموال من الاغنياء والدائنين للفقراء والمساكين والمدينين وهذا سوف يقود الى تذمر المظلومين عندما لا يستطيعون تحمل الظلم وسوف يقود ذلك الى تذمر المدينين وحدوث الثورات الاجتماعية عند عدم سداد ديونهم وقروضهم[٤].

---

(١) ينظر: د. سامر مظهر قنطقجي، مصدر سابق، ص٣٢.

(٢) ينظر: د. حسين حسين شحاته، مصدر سابق، ص٦.

(٣) ينظر: د. يوسف خليفة اليوسف، الازمة المالية العالمية والبديل الثالث سقوط الرأسمالية، www.tragisg.org ، ص٢٣.

(٤) ينظر: د. حسين شحاته حسين، المصدر نفسه، ص٦.

ثالثاً: بيع الديون: يرى بعض الفقهاء ومنهم سورس البليونير والمستثمر الامريكي من اصل هنغاري ان اهم اسباب الازمة المالية الحالية انتشار كثير من الادوات الاستثمارية المعقدة التي يرى ان بعضها غير مجد ويجب التخلص منه خاصه اذا لم تستطع المؤسسات الرقابية فهمه ومراقبته[١] ذلك ان الكثير من هذه الادوات تحمل في طياتها الظلم والمقامرة في اموال المستثمرين فجوهر ازمة الرهن العقاري هي ظاهرة بيع الديون واعادة بيعها وهذا التمويل بالدين الذي يقوم على الفائدة هو اسلوب غير مجد فهو يزعزع استقرار النظام المالي ويعمق تفاوت الدخل ويؤدي الى هدر موارد المجتمع[٢].

رابعاً: ان النظام المالي والمصرفي الغربي يقوم على نظام جدولة الديون بسعر فائدة اعلى او استبدال قرض واجب السداد بقرض جديد بسعر فائدة اعلى كما كان المرابون يقولون في الجاهلية (اتقضى ام تربي) وهذا يلقي اعباء اخرى على المقترض المدين الذي عجز عن دفع القرض الاول بسبب سعر الفائدة الاعلى.

خامساً: يقوم النظام المالي العالمي ونظام الاسواق المالية على نظام المشتقات المالية التي تعتمد على معاملات وهمية ورقية شكلية تقوم على الاحتمالات ولا يترتب عليها أي مبادلات فعلية للسلع والخدمات فهي عينها المقامرات والمراهنات التي تقوم على الحظ والقدر، والادهى والامر ان معظمها يقوم على ائتمانات من المصارف في شكل قروض وعندما تأتي الرياح بما لا تشتهي السفن ينهار كل شيء وتحدث الازمة المالية[٣].

سادساً: التوسع في الانفاق: تبنى الفلسفة الاقتصادية الرأسمالية على الانفاق الاستهلاكي من خلال خلق الطلب من خلال جعل (التسوق متعة) ويقدر الخبراء ان ثلثي الاقتصاد الامريكي مبني على الانفاق لذلك يتوجه الاقتصاد التقليدي الى جانب العرض فيتوسع فيه من خلال توجيه وسائل اعلامه لترويج ثقافة كيف تنفق؟ ولو ادى ذلك الى توجيه المستهلكين نحو الاسواق والتبذير بينما تبنى فلسفة الاقتصاد الاسلامي على الضغط على الطلب بترشيد

---

(1) Soros the new paradigm for financial markets : the gredit Grisis of 2008 and what it means .p. 143 .

(٢) ينظر: د. يوسف خليفة اليوسف، مصدر سابق، ص٢٤.

(٣) ينظر: د. حسين حسين شحاته، مصدر سابق، ص٧.

الاستهلاك لذلك فهو يمنع الاسراف والتبذير لدورهما في توليد التضخم كما يمنع التقتير لدوره المسيء في انكماش الطلب الكلي[١].

وفي مطلع القرن الحالي ونتيجة النفقات العسكرية على الارهاب وعلى الحرب على العراق وافغانستان جاءت الازمة المالية العالمية الحالية نتيجة الانفاق الامريكي المجنون لتعلن نهاية حقبة جيوسياسية وبدء تشكيل اقطاب جديدة[٢].

الفرع الثاني

قواعد وضوابط الامن والاستقرار في الاقتصاد الاسلامي

يقوم النظام المالي والاقتصادي الاسلامي على مجموعة من القواعد التي تحقق له الامن والامان والاستقرار وتقلل المخاطر وذلك بالمقارنة مع النظم الوضعية ومن اهم هذه القواعد ما يأتي:

أولاً : اسس السوق الاسلامي

أرسى الرسول الكريم محمد صلى الله عليه وسلم اسس السوق الاسلامي عند هجرته الى المدينة المنورة لبناء الدولة الاسلامية فكان اول ما بناه هو المسجد لتربية النفوس على الفضيلة والايمان ، ثم سال الرسول علية الصلاة والسلام عن السوق فدلوه على سوق لليهود فامر بإشادة سوق للمسلمين وقال ((هذا سوقكم فلا ينتقصن ولا يضربن عليه خراج)) وهذا دليل على وجوب استقلالية اسواق المسلمين وحرمة انتقاصها باحتكار او فساد او غش وما الى ذلك وفيه ايضاً دليل على حرمة فرض الرسوم والضرائب على الاسواق[٣].

ثانياً : ضوابط السوق

اوضح الرسول الكريم عليه الصلاة والسلام مبدأ الحرية الاقتصادية قائلاً ((لا يبيعن حاضر لباد، دعوا الناس في غفلاتهم يرزق الله بعضهم من بعض))[٤].

---

(١) ينظر: د. سامر مظهر قنطقجي، مصدر سابق، ص٦٠.

(٢) ينظر: د. سامر مظهر قنطقجي، المصدر نفسه، ص٦١.

(٣) ينظر: د. سامر مظهر قنطقجي، مصدر سابق، ص١٦.

(٤) مسند احمد: ١٤٦٨٥

وقال ايضاً صلى الله عليه وسلم ((لا تستقبلوا السوق ولا تحفلوا ولا ينفق بعضكم لبعض))[١].

ويفترض ذلك ان العمليات الاقتصادية من غير الممكن لها ان تسير بتلقائية ساذجة تدفعها الى ذلك يد خفيه او يحكمها قانون طبيعي يشبه قوانين النظام البيولوجي الذي يتصف في العادة بالجبرية ومن ثم فان النظام الاقتصادي الاسلامي لا يتصور فيه الاقتصاد بصفته نظاماً تعاونياً تؤدي فيه القوانين الاقتصادية مهمة تحويل سعي الافراد الى تحقيق مصالحهم بتلقائية غبية او جبرية لها حكم الضرورة . ومن ثم فان العمليات الاقتصادية يجب ان تناط بجهة قادرة على توجيه هذه العمليات لتحقيق اهدافها الاجتماعية[٢] فالكون ليس آلة خلقها الله ثم تركها تدور بدون تدخل كما ترى ذلك المدرسة الفرنسية بالتالي فان تدخل الدولة ضروري[٣].

ثالثاً: المشاركة في الربح والخسارة

يقوم النظام المالي والاقتصادي الاسلامي على قاعدة المشاركة في الربح والخسارة وعلى التداول الفعلي للأموال والموجودات ، ويحكم ذلك الحلال الطيب والاولويات الاسلامية وتحقيق المنافع المشروعة والغنم بالغرم والتفاعل الحقيقي بين اصحاب الاموال واصحاب الاعمال والخبرة والعمل على وفق ضوابط العدل والحق وبذل الجهد وهذا يقلل من حدة أي ازمة حيث لا يوجد فريق رابح دائماً وفريق خاسر ابداً بل المشاركة في الربح والخسارة[٤].

رابعاً : يقوم النظام المالي والاقتصادي الاسلامي على منظومة من القيم والمثل والاخلاق مثل الامانة والمصداقية والشفافية والبينة والتيسير والتعاون والتكامل والتضامن فلا اقتصاد اسلامياً بدون اخلاق ومثل وتعتبر هذه المنظومة من الضمانات التي تحقق الامن والامان

(١) سنن الترمذي: ١١٨٩

(٢) ينظر: عبد اللطيف الهميم، مصدر سابق، ص٥٨.

(٣) ينظر: د. اشرف محمد دوايه،الازمة الاقتصادية العالمية، بحث منشور على الرابط التالي: www.kantakji.com

(٤) ينظر: د. حسين حسين شحاته، مصدر سابق، ص١٠.

والاستقرار للمتعاملين كافةً وفي نفس الوقت تحرم الشريعة الاسلامية المعاملات المالية والاقتصادية التي تقوم على الكذب والمقامرة والتدليس والغرر والجهالة والاحتكار[١].

خامساً: ان الاقتصاد الاسلامي حث على تحجيم الدين بين الناس وتوسعته مع المحتاجين بضوابط وكانه يسعى لضبط السوق مانعاً اياه من الوقوع بمخاطر وازمات اما الاقتصاد التقليدي فقد حث على التوسع بالدين مهيأً كل السبل للبطاقات الائتمانية والتسهيلات الائتمانية والتلاعب بالرهن وبيع الدين وما الى ذلك من ممارسات ينهى عنها الشرع الاسلامي.

سادساً: اقطاع الاراضي واحيائها : تقوم الدولة الاسلامية بمنح رعاياها الاراضي لاستغلالها والانتفاع منها ، وقد سمح الاسلام ايضاً لرعايا الدولة الاسلامية بإحياء الارض الموات فمن احيا ارضاً ميتة فهي له على ان يستغلها خلال ثلاث سنوات والا اخذت منه ، بهذه الطريقة تستغل الارض استغلالاً جيداً وتتوافر فرص العمل للكثيرين وتنخفض الاسعار وينتهي احتكار الاغنياء للأراضي والاموال[٢].

سابعاً: سهم الغارمين: اوجب الاسلام على المال زكاه سنوية مقدارها ٢,٥ ٪ من المال النامي تدفع من ملاكه الى الفقراء كمساهمة اجتماعية فمن احد مصاريف الزكاة المهمة جداً هي اغناء الفقراء والمساكين خاصةً اذا كانوا قادرين على العمل وفي هذا محاربة للبطالة وتشجيع للاستثمار ومن مصاريف الزكاة سهم الغارمين أي المدينين وهم مدينون غرقوا في ديون عجزوا عن سدادها[٣].

ثامناً: نهى الرسول صلى الله عليه وسلم عن الاقتصاد الورقي (توريق الديون) قائلاً لاتبع ما ليس عندك[٤] لما في ذلك من جهالة وغرر وتؤدي لحالات بيع وشراء وهمية تؤدي في الغالب الى تدهور الحالة الاقتصادية وهذا ما نبهت اليه اسواق البورصة فعمدت الى التخفيف منها

---

(١) ينظر: د. حسين حسين شحاته، المصدر نفسه، ص٩.

(٢) ينظر: محمد بن سعيد سهو ابو زعرور، العولمة الخيار البديل، دار البيارق، عمان، الاردن، ص٩٨.

(٣) ينظر: د. سامر مظهر قنطقجي، مصدر سابق، ص٩٥.

(٤) سنن الترمذي: ١١٥٣

فالقائمون على العملية يبقون ولمدة شهر مدينين وبالتالي يمكنهم بيع وشراء الاصل ذاته عدة مرات وحصد او قبض الفوارق الحاصلة بسبب الاسعار المتغيرة يومياً[١] .

ثامناً : التلقائية المستهدفة موضوعياً :يفترض هذا القانون ان هناك قوانين في السوق قادرة على قيادة العمليات الاقتصادية اذا ما توافرت لها شروط المنافسة المتكافئة ومن ثم فان تدخل الدولة ربما كان مفسداً لهذه القوانين اكثر مما يفيد العملية الاقتصادية وتأسيساً على هذا عمد الاقتصاد الاسلامي من خلال الدولة على تهيئة الظروف المناسبة للمنافسة المتكافئة ومن ثم اراد طرفا العملية الاقتصادية ان يتصرفا بعفوية دون تدخل من عوامل اخرى للتأثير على هذا الطرف او ذاك ومن هنا اشر الفقه الاسلامي الحالات التي تعيق حرية التنافس وتمنع من التصرف بتلقائية بالتأثير على خيارات الفرد بالتدليس او بالسمسرة والوساطة ويتجلى هذا في حجب الوسيط الانتهازي وتحريم حجب المعلومات عن احد طرفي العملية الاقتصادية وايجاب توفير الدولة للمعلومات التي تزيل الجهالة لذلك حرم تلقي السلع والنجش واباح لمن تعاقد مع الجهالة حق فسخ العقد لعدم توافر المعلومات او تزييفها فشرع خيار العيب وخيار الغبن وفي كل ذلك كان لنا نتائج مهمة[٢] .

تاسعاً: ربط عملة الدولة الاسلامية بالذهب والفضة: ذلك ان الاسلام حرم كنز الذهب والفضة وربط بهما احكاماً شرعية ثابته فقد فرض الزكاة فيهما وحدد الدية بهما ايضاً وتم تحديد احكام الصرف في المعاملات النقدية بالذهب والفضة ايضاً وهذا كله يبين لنا ان ذلك اقراراً من الرسول عليه الصلاة والسلام بجعل الذهب والفضة هما الوحدة القياسية النقدية التي تقدر بها اثمان المبيعات واجرة الجهود وكذلك ربطت عملة الدولة بهما وقد سار العالم على اتخاذ الذهب والفضة عملة ونقداً الى ان تم الغاء ربط الدولار بالذهب عندما اعلن الرئيس الامريكي نيكسون في ١٥/٨/ ١٩٧١ الغاء نظام بريتون وودز. ومنذ ذلك الوقت يعاني العالم من مشاكل نقدية حادة معروفة لدى الجميع[٣].

---

(١) ينظر: د. سامر مظهر قنطقجي، مصدر سابق، ص١٧.

(٢) ينظر: د. عبد اللطيف الهميم، مصدر سابق، ص٦٠.

(٣) ينظر: محمد بن سعيد بن سهو ابو زعرور، مصدر سابق، ص٩٦.

وبالنتيجة فإننا نتوصل الى ان هذه القوانين العاملة في الشريعة الاسلامية تقودنا الى انه لا يوجد سبب واضح يدعو الدولة الى تبني سياسة تشمل على القسم الاعظم من الحياة الاقتصادية للجماعة فلا مصلحة للدولة في ان تتبنى سياسة واسعة على مستوى النشاط الاقتصادي ذلك لان الدولة متى ما تمكنت من تحديد الحجم الاجمالي للموارد المخصصة لزيادة هذه الوسائل والمعدل الاصلي للمكافحة الممنوحة فإنها تكون قد قامت بكل ما هو ضروري وبهذا فانه يمكننا القول ان الشريعة الاسلامية قد توصلت الى نتائج من الكفاءة والقدرة ما جعلها تتميز عن الانظمة الاقتصادية كافة اذ غاية ما وصل اليه الاقتصاد الحديث هو قوله بالتدخل المحدود للدولة وفق المعايير التي قدمناها.

المطلب الثاني

دور المصارف الاسلامية في مواجهة الازمات المالية

تقوم المصارف بدور جوهري واساسي في مجال النشاط الاقتصادي ولذلك تحرص جميع الدول على تملك جهاز مصرفي يعتمد عليه في تسيير وتوجيه شؤونها الاقتصادية بما يحقق اهدافها القومية.

وقد لاقت المصارف في كل بلاد العالم تنظيماً يجعلها اداة فعالة في نهضة هذه البلاد اجتماعياً واقتصادياً.

ولابد من ان يكون للعالم الاسلامي نصيبه من هذا التنظيم ذلك انه يمر في الوقت الحاضر بدور انتقالي لذلك كان حرياً بالمفكرين المسلمين ان يبذلوا كل عنايتهم لاستحداث ما يتطلبه هذا التطور من تغييرات هيكلية اجتماعية وقانونية واقتصادية.

ومن اجل الالمام بالتنظيم الاسلامي للمصارف المالية واساليب مواجهتها للازمات المالية سوف نتناولها في خضم هذا المطلب وذلك عبر تناولنا في الفرع الاول التعريف بالمصارف الاسلامية بينما يكون الفرع الثاني مكرساً لمناقشة خصائص هذه المصارف في حين سنتناول عبر الفرع الثالث استراتيجية الحل الاسلامي للازمات المالية.

الفرع الاول

التعريف بالمصرف الاسلامي

ان المصرف الاسلامي هو مؤسسة مالية تحمل رسالة اقتصادية واجتماعية ودينية تهدف الى تحقيق نفع عام للمجتمع الاسلامي قائم على اسس اخلاقية وانسانية واقتصادية واجتماعية ، أي انه مؤسسة لا تهدف الى الربح بقدر ما تستهدف تحقيق قيم تربوية واقتصادية عليا لتحقق بالضرورة اعلى درجات التكافل الاجتماعي من خلال مبدأ العدالة الاجتماعية في توزيع الثروة(١).

كما قد عرفه البعض بانه مؤسسة مصرفية ذات اطار شامل وذات اغراض متعددة تتعامل في الائتمان النقدي في الاستثمارات التي تتفق ومعطيات الشريعة الاسلامية وبما ينسجم مع اهداف الدين الاسلامي وبما يخدم مصلحة المجتمع الاسلامي(٢).

وقد عرف بعض كتاب الاقتصاد الاسلامي المصارف الاسلامية بانها "بنوك لا ربوية" أي التي لا تتعامل بالفائدة بينما عرفها اخرون بانها البنوك التي تباشر انشطتها المصرفية مع التزامها باجتناب العوائد الربوية(٣).

كما ويعرف المصرف الاسلامي بانه مؤسسة مالية مصرفية لتجميع الاموال وتوظيفها وتقديم الخدمات المصرفية بما لا يخالف الشريعة الاسلامية ومقاصدها وبما يخدم المجتمع وعدالة التوزيع بوضع المال في مساره السليم(٤).

كما يعرف المصرف الاسلامي بانه منظمة حديثة النشأة تسعى لنبذ سعر الفائدة واتباع قواعد الشريعة الاسلامية في معاملاتها.

---

(١) ينظر: د. صادق راشد الشمري، عمليات التمويل والاستثمار في الصناعة المصرفية الاسلامية، مطبعة الفرح، ط١، بغداد، ٢٠٠٦، ص١١.

(٢) ينظر: شيماء وليد عبد الهادي البواب، مخاطر العمل المصرفي، دراسة مقارنه بين المصارف الاسلامية والمصارف التقليدية، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الموص، ٢٠٠٧، ص١٦.

(٣) ينظر: د. طارق طه، ادارة البنوك ونظم المعلومات المصرفية، ١٩٤،٢٠٠٠.

(٤) ينظر: شيماء وليد عبد الهادي البواب، مصدر سابق، ص١٧.

هذا وقد اضحت المصارف الاسلامية في وقتنا الحاضر تقدم وسائل تنمية وتطوير فريدة من نوعها لا تستطيع ان تقدمها المصارف التقليدية وفي الوقت نفسه هي مربحة وتسعى الى تحقيق الغاية الاساسية والمثلى للمجتمع وهو التكافل الاجتماعي بين جميع افراده كما تقدم خدمات المنفعة العامة بمختلف اشكالها وكذلك المساهمة في التنمية الاقتصادية واعادة اعمار البنى التحتية في دولها من خلال الانشطة الاقتصادية[١].

واستناداً الى ما تقدم يمكننا القول بان طبيعة عمل المصارف الاسلامية واساس عملها انها لا تتعامل بالربا (سعر الفائدة) وتطبق الشريعة الاسلامية ومبادئها في جميع معاملاتها ولها العديد من الاهداف الاجتماعية والاقتصادية والدينية التي تنسجم مع الدين الاسلامي من اجل تحقيق منفعة المجتمع ومساعدة افراده وبناءً على ذلك يمكننا تعريف المصارف الاسلامية بانها تلك المصارف التي تعمل وفقاً لآلية مصرفية تحدد اطارها الشريعة الاسلامية.

الفرع الثاني

خصائص المصارف الاسلامية

ان للمصارف الاسلامية العديد من الخصائص التي تميزها عن غيرها من المصارف التقليدية فتجعلها اقل تأثراً بالأزمات المالية ومن بين هذه الخصائص ما يأتي:

أولاً: انها مصارف تبنى تعاملاتها على اساس الشريعة الاسلامية وتستبعد التعامل بالفائدة الربوية وهو اهم ما يميز المصارف الاسلامية عن المصارف التقليدية اذ انها تعمل على وفق مبادئ الدين الاسلامي وذلك من اجل تنقية المجتمع الاسلامي من كل ما لا يتلاءم مع مبادئه الاسلامية[٢].

(١) ينظر: د. صادق راشد الشمري، اساسيات الصناعة المصرفية الاسلامية، مطبعة الفرح، ط٢، بغداد، ٢٠٠٦، ص٢٩.

(٢) ينظر: شيماء وليد عبد الهادي البواب، مصدر سابق، ص١٧.

قال تعالى ((الذين يأكلون الربا لا يقومون الا كما يقوم الذي يتخبطه الشيطان من المس ذلك بانهم قالوا انما البيع مثل الربا واحل الله البيع وحرم الربا فمن جاءه موعظة من ربه فانتهى فله ما سلف وامره الى الله ومن عاد فأولئك اصحاب النار هم فيها خالدون))[١].

ثانياً: توجيه الجهد نحو التنمية الشاملة الاقتصادية والاجتماعية وتعميق القيم الروحية بتحقيق التكافل الاجتماعي : ان المصارف الاسلامية تسعى الى تحقيق اهداف التنمية الشاملة الاجتماعية والاقتصادية في اطار متوازن وكذلك تحقيق التكافل الاجتماعي في المجتمع الاسلامي وذلك عبر منح الزكاة وتوزيعها وانفاقها بأوجه الصرف المشروعة وذلك من اجل توفير الخدمة الاجتماعية العامة للمجتمع الاسلامي[٢].

ثالثاً: ان هدف المصرف الاسلامي هو تعظيم ثروة المودعين والمالكين في حين يهدف المصرف التقليدي الى تعظيم ثروة المالكين فقط[٣].

رابعاً: لقد حرمت الشريعة الاسلامية كل صور وصيغ واشكال بيع الدين بالدين مثل خصم الاوراق التجارية، وخصم الشيكات المؤجلة السداد كما حرمت نظام جدولة الديون مع رفع سعر الفائدة ولقد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الكالئ بالكالئ (بيع الدين بالدين) وقد اكد خبراء وعلماء الاقتصاد الوضعي ان من اسباب الازمة المالية المعاصرة هو قيام بعض شركات الوساطة المالية بالتجارة في الديون مما ادى الى اشتعال الازمة وهذا ما حدث فعلاً[٤].

خامساً: تنوع صيغ الاستثمار الاسلامي اذ تتصف الاستثمارات بالمصرف الاسلامي بما يأتي:

- التفاوت في توقيت تحقق العائد والايراد.
- التفاوت في توقيت تحصيل العائد والايراد.
- التفاوت في درجة المخاطرة او الضمانات اللازمة.
- التقيد بالضوابط الشرعية التي تحكم العديد من ادوات الاستثمار .

---

(١) الآيات من ٢٧٥_٢٧٦ من سورة البقرة.

(٢) ينظر: شيماء وليد عبد الهادي البواب، مصدر سابق، ص١٨.

(٣) ينظر: شاهين عكاب سالم، الصيرفة، ط١، مطبعة نون، سوريا، ٢٠٠٨، ص١٣١.

(٤) ينظر: د. حسين حسين شحاته، مصدر سابق، ص١١.

سادساً: التأكيد على العمولة باعتبارها اجرة عمل والاهتمام الواسع والكبير بتوسيع الدخول التي تدر عنها وبما تسمى (على اساس العمولات)[١].

سابعاً: محاولة التقليل او الحد من ظاهرة التضخم: تساهم المصارف الاسلامية في الحد من ظاهرة التضخم وذلك عن طريق قيامها بتعزيز واستقرار قيمة الوحدة النقدية اذ تنخفض فرصة خلق النقود فيها وبذلك تحافظ على العلاقة السليمة بين المعروض النقدي والناتج القومي ذلك ان المصارف الاسلامية لا تسمح بالسحب على المكشوف في الحسابات الجارية وبذلك ينخفض دورها في خلق النقود بينما المصارف التقليدية تقوم بخلق النقود او الائتمان عن طريق منح الاعتمادات للسحب على المكشوف وبذلك تنفق اضعاف ما مودع لديها من مبالغ وتخلق ضغوطاً تضخمية تعيق التنمية الاقتصادية[٢].

ثامناً: تجميع الاموال العاطلة ودفعها الى مجال الاستثمار وذلك بالنظر لعزوف الكثير من المسلمين عن التعامل مع المصارف التقليدية خشية الوقوع في الحرام لذلك فان المصارف الاسلامية تسعى الى دفع الكثير من هؤلاء نحو استثمار اموالهم المجمدة وتنميتها في مشروعات تنموية مختلفة لتجعل منها اداة فعالة في خدمة الاقتصاد الوطني[٣].

الفرع الثالث

استراتيجية الحل الاسلامي للازمات المالية

لقد تنبأ علماء الاقتصاد الوضعي من قبل بانهيار النظام الاقتصادي الاشتراكي لأنه يقوم على مفاهيم ومبادئ تتعارض مع فطرة الانسان وسجيته ومع احكام ومبادئ الشريعة الاسلامية كما تنبأ العديد من رواد النظام الاقتصادي الرأسمالي بانهياره لأنه يقوم على مفاهيم ومبادئ تتعارض مع سنن الله عز وجل ومع القيم والاخلاق كما انه يقوم على الاحتكار والفوائد الربوية (نظام فوائد القروض والائتمان) التي يرونها اشر شر على وجه الارض وتقود

(١) ينظر: اسراء يوسف ذنون النعيمي، تصميم نظام تكاليف للمصرف العراقي الاسلامي، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الموصل، ٢٠٠١، ص٥.

(٢) ينظر: شيماء وليد عبد الهادي البواب، مصدر سابق، ص٢٠.

(٣) ينظر: اسراء يوسف ذنون النعيمي، المصدر نفسه، ص٦.

الى عبادة المال وسيطرة اصحاب القروض (المقرضون) على المقترضين وتسلب حرياتهم واعمالهم وديارهم وتسبب اثاراً اجتماعية واقتصادية خطيرة.

وفي هذا الفرع نتناول استراتيجية الحل الاسلامي للازمات المالية وتكمن في:

أولاً: يذكر انه من اسباب الازمة المالية هو ضعف التزام المؤسسات المالية بالقيم والاخلاق والسؤال هنا هو هل هناك وسيلة لتهذيب هذه الشخصية المتوحشة التي غرستها الرأسمالية في اتباعها؟ ان لدى المسلمين رؤية كونية مختلفة تهذب سلوك الفرد وتجعله اكثر اعتدالاً واكثر صدقاً واكثر تعاوناً وذلك لان الرؤية الكونية الاسلامية وكذلك رؤية جميع الديانات السماوية تقوم على جعل الدنيا مزرعة للآخرة فالحق سبحانه وتعالى يقول لنا (وابتغ فيما اتاك الله الدار الاخرة ولا تنس نصيبك من الدنيا واحسن كما احسن الله اليك ولا تبغ الفساد في الارض ان الله لا يحب المفسدين)[١] أي يا ايها الانسان عش في هذه الارض وتمتع بنعمها ولكن اضبط هذا العبث بقيم التكافل والاعتدال والصدق والامانة ولا تفسد في الارض هذا اذا اردت ان تكسب الاخرة التي هي افضل وادوم من هذه الدنيا الفانية كما يؤكد الحق سبحانه في قوله (بل تؤثرون الحياة الدنيا والاخرة خير وابقى)[٢] هذه الرؤية تمثل حافزاً للإنسان بجعله مرتبطاً بالآخرة اكثر من الدنيا لذلك فهو يعيش في هذه الدنيا مهذباً لنزواته واخلاقياته لأنه يطمح الى ما هو افضل الى رضاء الله وثوابه وتوفيقه وهكذا فإننا نرى أن هنالك الملايين من الناس الذين يبحثون عن مستحقي الزكاة ليدفعوا اليهم بزكاة اموالهم بينما نجد ان الدول الغربية تنفق ملايين الدولارات لتكافح ظاهرة التهرب من الضرائب وتتابع اصحابها وبذلك نجد ان الفرق بين المسلمين والغرب هو فرق في المنظومة العقائدية والاخلاقية التي يعمل في اطارها النظام المالي[٣].

ثانياً: ان النظام المالي والاقتصادي الاسلامي يقوم على مبدأ التيسير على المقترض الذي لا يستطيع سداد الدين لأسباب قهرية يقول تبارك وتعالى (وان كان ذو عسرة فنظرة الى ميسرة

---

(١) سورة القصص الآية (٧٧).

(٢) سورة الاعلى الآيتان ١٦-١٧.

(٣) ينظر: يوسف خليفة اليوسف، مصدر سابق، ص٢٢-٢٣.

وان تصدقوا خير لكم ان كنتم تعلمون)[١] في حين اكد علماء وخبراء النظام المالي والاقتصادي الوضعي ان من اسباب الازمة المالية توقف المدين عن السداد وقيام الدائن برفع سعر الفائدة او تدوير القرض بفائدة اعلى او تنفيذ الرهن على المدين وتشريده وطرده ولا يرقب فيه الا ولا ذمة وهذا يقود الى ازمة اجتماعية وانسانية تسبب العديد من المشكلات النقدية والاجتماعية والاقتصادية وغير ذلك[٢].

ثالثاً: ان جوهر ازمة الرهن العقاري هي بيع الديون واعادة بيعها وهذا التمويل الذي يقوم على الفائدة اسلوب غير مجد فهو يزعزع استقرار النظام المالي ويعمق تفاوت الدخل ويؤدي الى هدر موارد المجتمع وان الدين الاسلامي قد شرع صيغاً استثمارية كالمضاربة والمشاركة وغيرها من الادوات الاستثمارية التي تقوم على قاعدة (الغنم بالغرم) وتركز على الاقتصاد الفعلي وتبعده عن حمى المراهنات والمتاجرة بالنقود . وبمقارنة سريعة بين المصرف الربوي والمصرف الاسلامي حتى تتضح جوانب الاستقرار والكفاءة والعدالة التي تتصف بها ادوات الاستثمار الاسلامي فالمصرف الربوي يتسلم ودائعه ويحولها الى المستثمرين على اساس الفائدة المثبتة أي ان المودعين والمساهمين في هذا المصرف يضمنون ومنذ البداية رؤوس اموالهم والفوائد المتراكمة عليها وحيث ان المشروعات التي تستثمر فيها هذه الاموال عرضة للربح والخسارة فعندما تحدث خسائر في هذه المشروعات أي في اصول المصرف فإنها تقع بأكملها على المقترضين أي اصحاب المشروعات واذا لم يتمكنوا من تسديدها فان هذا يعني ان اصول المصرف اصبحت اقل من خصومه وبالتالي فانه يتعرض للإفلاس اما المصرف الاسلامي فان العائد الذي يحققه للمودعين والمساهمين يكون مرتبطاً دائماً بنتيجة المشروع الذي استثمرت فيه الاموال فاذا حقق اصحاب المشروع ارباحاً يتم تقاسمها مع المساهمين والمودعين على اساس نسبة متفق عليها سلفاً اما في حالة الخسارة التي تنتج من تقصير من جانب رجال الاعمال فان هذه الخسارة تقع على المساهمين والمودعين وحدهم بينما يخسر رجال الاعمال جهدهم الذي بذلوه خلال تنفيذهم للمشروعات ومن هنا نرى انه اذا خسرت المشروعات فان عوائد المودعين تتراجع مع هذه الخسارة أي ان خصوم المصرف تتراجع مع تراجع الاصول

---

(١) سورة البقرة الآية ٢٨٠.

(٢) ينظر: د. حسين حسين شحاته، مصدر سابق، ص١١.

مما يحقق استقراراً للمصرف ولا يكون عرضة للانهيار، والمصرف الاسلامي هو كذلك اكثر عدالة وكفاءة في استغلال الموارد لان عوائده لا تقوم على بيع النقود وانما على المشاركة في الربح والخسارة في مشروعات فعلية يتم تنفيذها في الاقتصاد الفعلي فهو اقرب الى البنك الاستثماري الذي يساهم في تنمية المجتمع . والمصرف الاسلامي اذا وجد بيئته العقائدية والاخلاقية أي اذا كان المتعاملون معه على مستوى من الثقة لا يشترط على المقترضين الضمانات والرهونات التي يشترطها المصرف الربوي والتي تقصم ظهور اصحاب الحرف والمهارات وتحرمهم من فرصة اقامة مشروعاتهم الصغيرة والمتوسطة وهي المشروعات التي تعتبر العمود الفقري لأية تنمية جادة لانهم لا يملكون ما يرهنونه مقابل القرض[١].

رابعاً: ايجاد هيئة رقابية تتولى القيام بمهامها الادارة بنفسها او بتكليف غيرها وذلك للتأكيد من ان ما يجري عليه العمل داخل الوحدة الادارية او الاقتصادية يتم وفقاً للشريعة الاسلامية وقواعدها وطبقاً للخطط الموضوعة والسياسات المرسومة والبرامج المعدة وضمن الحدود المعمول بها لتحقيق اهداف معينة ارادتها الشريعة وقصدتها لتحقيق مفهوم خلافة الانسان في الارض[٢].

ويخلص المفكرون الماليون الاسلاميون من خلال تحليل الازمة المالية المعاصرة الى انها ترتكز حول النظم الوضعية الاتية:

نظام الفائدة (الربا) على الودائع ونظام الفائدة على القروض.

نظام التجارة بالدين اخذاً وعطاءً.

نظام جدولة الديون مع رفع سعر الفائدة مقابل زيادة الاجل.

نظام بيع الديون.

وكما يتبين من مفاهيم وقواعد وضوابط النظام المالي والاقتصادي الاسلامي والمصارف الاسلامية انها تحرم كل هذه النظم التي كانت سبباً في حدوث الازمة المالية العالمية فقد حرمت الشريعة الاسلامية نظام الفائدة الربوية على القروض والائتمان واحلت نظم التمويل والاستثمار القائمة على المشاركة وتفاعل راس المال والعمل في اطار قاعدة الغنم

(١) ينظر: يوسف خليفة اليوسف، مصدر سابق، ص٢٥.

(٢) ينظر: د. عبد الطيف الهميم، مصدر سابق، ص٥٧.

بالغرم، كما حرمت الشريعة الاسلامية كل صور الغرر والجهالة والتدليس والمقامرة والغش والكذب واكل اموال الناس بالباطل واكدت الالتزام بالصدق والامانة والشفافية.

ويخلص دعاة النهج الاسلامي الى القول انه عند الالتزام بقواعد وضوابط الاقتصاد الاسلامي يمكننا من الخروج من الازمة مرتكزين على قول الله عز وجل ((فإما يأتينك مني هدى فمن اتبع هداي فلا يضل ولا يشقى ومن اعرض عن ذكري فان له معيشة ضنكا ونحشره يوم القيامة اعمى[١] وقال تعالى ((يمحق الله الربا ويربى الصدقات والله لا يحب كل كفار اثيم))[٢].

الخاتمة

الان، وبعد ان انتهينا من بحث ودراسة التصور الاسلامي لتجنب وعلاج الازمات المالية العالمية من المناسب عرض نتائج هذا البحث، والمقترحات التي نراها في هذا الشأن.

أولاً : نتائج البحث

من استعراض موضوع البحث وتحليله ، يمكن ان نستخلص النتائج الاتية :-

١- أظهرت الازمة المالية العالمية حقائق لا يمكن اغفالها تتجسد بـ

أ- الاحساس بخطورة الدور الذي يؤديه سعر الفائدة في الاقتصاد العالمي كونه المحرك الاساسي للنظام الرأسمالي، وهو ما جعل التفكير يتجه الى البحث عن بدائل تمويلية اخرى، من ابرزها الصيرفة الاسلامية التي ما فتئ دورها يتعاظم، بحيث انتقل عدد المؤسسات المالية الاسلامية من مؤسسة واحدة سنة ١٩٧٥ الى (٣٩٠) مؤسسة تعمل في اكثر من(٧٥) بلداً بأصول تفوق (٧٠٠) مليار دولار . وتتميز البنوك الاسلامية باستبعادها للفائدة وتحريم المضاربة في النقود ، ليس هذا فحسب بل تتميز بارتباط التمويل فيها بالاقتصاد العيني ، مما يؤدي الى حساب دقيق لمخاطر الائتمان، وقد تكون هذه المزايا هي التي دفعت (بوفيس فينست) رئيس تحرير مجلة Ghallenges الى الكتابة في افتتاحية الجريدة في ١١ ايلول / سبتمبر ٢٠٠٨ مقالاً بعنوان (البابا او القران) جاء فيه اظن اننا بحاجة اكثر في هذه الازمة الى قراءة

(١) الآيات من ١٢٣ -١٢٤ من سورة طه.

(٢) الآية ٢٧٦ من سورة البقرة.

القران، لفهم ما يحدث بنا وبمصارفنا، لأنه لو حاول القائمون على مصارفنا احترام ما ورد في القران من احكام وتعاليم وطبقوها، ماحل بنا ماحل من كوارث وازمات، وما وصل بنا الحال الى هذا الوضع المزري، لان النقود لاتلد نقوداً))

ب- الشعور بالحاجة الى ضرورة مراجعة مؤشرات مخاطر البلدان والاسواق بإدخال عناصر جديدة من غير العناصر التقليدية ، التي تجعل من الدول النامية فقط دولاً ذات مناخ اعمال غير مناسب ، متجاهلة المخاطر الكبيرة القائمة في اسواق الدول الصناعية.

ت- شكلت الازمة المالية العالمية الاخيرة ، مؤشراً على انتهاء مرحلة العولمة المالية لتلكأ وفشل ركائزها في تجنب او معالجة هذه الازمة المالية قبل وبعد حدوثها.

ثانياً : التوصيات

١- ضرورة اجراء اصلاحات للمؤسسات المالية الدولية (صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ومنظمة التجارة العالمية) فيجب ان لا ينحصر سماعنا لأصوات وزراء المالية والخزانة في صندوق النقد الدولي ووزراء التجارة في منظمة التجارة العالمية بحيث يتم سماع ممثلو البلدان النامية الذين يتوجب ان يكونوا حسني الاطلاع حيث ان هذه الدول ليس بوسعها تحمل انواع الموظفين الذين يمكن ان تحشدهم الولايات المتحدة الامريكية لدعم مواقفها في هذه المؤسسات.

٢- يقتضي العمل على توجيه الاهتمامات الى قضايا تنظيم الرقابة على البنوك ونظم المحاسبة والمراجعة، وشفافية المعلومات المالية، والادارة السليمة للمؤسسات.

٣- تبين الازمة المالية الراهنة ان معالجة القضايا العالمية هي اكبر من ان تترك لدولة او مجموعة محدودة من الدول، وإنما تتطلب تحركاً جماعياً سيعمل على استلهام الحلول والبدائل من مختلف التجارب . وعلى الدول النامية عدم الانسياق الاعمى امام الدعوات المنادية باعتماد أي اجراء ما لم يتم تشخيصه، وتحديد مدى ملاءمته وانسجامه مع اوضاعها الاقتصادية والثقافية والدينية.

d. ثبت بما لا يقبل الشك ان النظام النقدي الدولي (صندوق النقد الدولي اساساً) لم يعد قادراً على تحقيق اهدافه التي رسمها له مؤسسوه وهي تأمين التوازن في الميزان الجاري للدول الاعضاء، وتسهيل عمليات التصحيح الهادئ والسلس عندما يكون حجم الخلل اساسياً ومستمراً.

في قناعتنا ان اصلاح النظام النقدي الدولي يجب ان يتم عبر استبدال صندوق النقد الدولي الحالي بمؤسسة دولية جديدة شبيهة بما كان اقترحه كينز سنة ١٩٤٣، أي اتحاد المقاصة الدولي (nternational Clearing Union) الذي تم تجاوزه لمصلحة الاقتراح الامريكي بإنشاء صندوق النقد الدولي، ويفترض بالمؤسسة الجديدة ان تعمل استناداً الى اسس العمل المصرفي الاسلامي، خصتاً بعد ان اثبتت الصيرفة الاسلامية كفأتها وقدرتها على مواجهة الازمات المالية، ولابد ان يكون المبدأ الاساسي في عملها هو تعاملها المتساوي او المتماثل مع الدول العاجزة والدول ذات الوفر، أي ان الدولة التي تكون عاجزة تستعين بالمؤسسة الجديدة لتأمين السيولة الدولية المطلوبة مع دفع كلفة هذه الاستعانة، وكذلك الدولة ذات الوفر (لن ندخل هنا في تقنيات وتفصيل عمل المؤسسة لان ذلك يقع خارج نطاق هذه البحث، ولان هنالك اكثر من طريقة لتأمين مبدأ المعاملة المتساوية (Symmetrical).

المصادر

القرآن الكريم

الكتب باللغة العربية

١- د. سامر مظهر قنطقجي، ضوابط الاقتصاد الاسلامي في معالجة الازمات المالية العالمية، دار النهضة العربية، دمشق، ٢٠٠٨.

٢- شاهين عكاب سالم، الصيرفة (بحوث وتطبيقات) ط١، مطبعة نون، سوريا، ٢٠٠٨.

٣- صادق راشد الشمري، اساسيات الصناعة المصرفية الاسلامية، مطبعة الفرح، ط٢، بغداد، ٢٠٠٦.

٤- صادق راشد الشمري، عمليات التمويل والاستثمار في الصناعة المصرفية الاسلامية، مطبعة الفرح، ط١، بغداد، ٢٠٠٨.

٥- د. صلاح الدين حسن السيسي، قضايا اقتصادية معاصرة (الازمات المالية والاقتصادية العالمية) ط١، مطبعة ابناء وهبة محمد حسان، القاهرة، ٢٠٠٩.

٦- طارق طه، ادارة البنوك ونظم المعلومات المصرفية، ٢٠٠٠.

٧- فؤاد مرسي، الرأسمالية تجدد نفسها، عالم المعرفة، ١٤٧، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ١٩٩٠.

٨- د. محمد بن سعيد بن سهو ابو زعرور، العولمة (الخيار البديل)، دار البيارق، عمان، الاردن، بدون طبعة.

الرسائل :-

١- اسراء يوسف ذنون النعيمي، تصميم نظام تكاليف للمصرف العراقي الاسلامي، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الموصل، ٢٠٠١.

٢- سراء سالم داؤود الجرجوسي، الازمات المالية العالمية ، قياس ومحاكاة لازمات مالية في بلدان عربية مختارة، اطروحة دكتوراه، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الموصل، ٢٠٠٦.

٣- شيماء وليد عبد الهادي البواب، مخاطر العمل المصرفي، دراسة مقارنة بين المصارف الاسلامية والمصارف التقليدية، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الموصل، ٢٠٠٧.

٤- وسام كلاكش، صندوق النقد الدولي والازمة النقدية في جنوب شرق اسيا، رسالة دبلوم الدراسات العليا في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية والادارية، الفرع الثاني، الجامعة اللبنانية، بيروت، لبنان، ٢٠٠١.

البحوث :-

١- ادارة البحوث والدراسات الاقتصادية، الازمة المالية العالمية وتداعياتها على الاقتصاد السعودي، مجلس الغرف السعودية، ٢٠٠٨.

الدوريات :-

١- الياس سابا، الازمة المالية العالمية، اسبابها وانعكاساتها، مجلة المستقبل العربي، السنة (٣١)، العدد (٣٦٠)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، ٢٠٠٩.

٢- د. عبد المجيد قدي، الازمة الاقتصادية الامريكية وتداعياتها العالمية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد (٤٦)، ٢٠٠٦.

٣- غالب ابو مصلح، امريكا وازمة النظام الاقتصادي العالمي، مجلة شؤون الاوسط، السنة (١٨)، العدد (١٣٠)، مركز الدراسات الاستراتيجية، بيروت، ٢٠٠٨.

٤- منير الحمش، الازمة المالية والاقتصادية الراهنة، بين التفسير المالي والاقتصادي والتحليل السياسي والثقافي، مجلة شؤون الاوسط، العدد (١٣٠)، مركز الدراسات الاستراتيجية، حمرا، بيروت، لبنان، ٢٠٠٨.

٥- د. منير الحمش، الازمة المالية العالمية ومصير النظام الرأسمالي، مجلة المستقبل العربي، السنة (٣٢)، العدد (٣٦٤)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٩.

٦- د. هيل عجمي جميل، الازمات المالية (مفهومها ومؤشراتها وامكانية التنبؤ بها في بلدان عربية مختارة)، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (١٩) العدد (١)، جامعة دمشق، مطابع دار البعث، سوريا، ٢٠٠٣.

٧- يوسف خليفة اليوسف، الازمة المالية والاقتصادية الحالية، مجلة المستقبل العربي، العدد (٣٥٨)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٨.

الأجنبية :-

1- Jeffrey frankela & Andrew k .ros (1996 ,"Curreucy grashes in Emerging Markets : An Empirical Treatment ,journal of international Economic ,vol.41 ,November .

2- John Maynard Keynes ,the general theory of Employment , interest and Money (New york : Harcourt ,Brace ,1936).

3 - Robert Boyer,mario Dehoveet Domique plihon ,les crises financiers ,les rapports duconseil danalyse economique ,50 (paris : ladocumentation fransaise ,2004),p.15 .

4- Robert Kagan , the Return of history and the end of dreams (new york : knopf ,2008)p.p3-53

5- soros the new paradigm for financial markets ;the gredit crisis of 2008 and what it means p.143 .

شبكة المعلومات الدولية :-

١- ادارة البحوث والدراسات الاقتصادية، مجلس الغرف السعودية، الازمة المالية العالمية وتداعياتها على الاقتصاد السعودي، على الرابط التالي:

www .al Riyad .com

٢- اشرف محمد دوابة، الازمة الاقتصادية العالمية ،على الرابط التالي:

www . Kantakji .com

٣- حسين شحاته، ازمة النظام المالي العالمي في ميزان الاقتصاد الاسلامي، على الرابط التالي:

www .Islam house .com

٤- صلاح بن فهد الشلهوب، المصرفية الاسلامية ومواجهة الازمات، على الرابط التالي:

www . aljazera .com

٥- عبدالرحيم حمدي، الازمة المالية العالمية واثرها على الفكر الاقتصادي الاسلامي، بحث منشور على الرابط التالي، www .fibsudam .com

٦- عبد اللطيف الهميم، الازمة المالية العالمية والبديل الثالث سقوط الرأسمالية، على الرابط التالي:

www .Iraqisg .org

٧- نورة عبد الرحمن اليوسف اسباب الازمة المالية العالمية على الرابط التالي:

www .aiaswaq .net